

Source: **ALMASSAE**

Date: 31.03.2017 Page: 11

Size: 215 cm2



بنائية عشوائية ضخمة وسط آيت ملول وحقوقيون يدخلون على الخط شيدت فوق عقار تابع للمندوبية السامية للمياه والغابات

قرار مكتب المجلس سنة 2002، وهو الأمر الذي يحيل على تواريخ متناحرة. وجدير بالذكر أن البناية المذكورة تم بناؤها من طرف مقلول مقرب من الرئيس السابق، الحسين أضرصور، بشغل عشوائي ولم يتم إيداعها في إحدى دورات المجلس لأعضائها للصفة العمومية، غير أن المصالح المختصة أصبحت مطالبة بإيفاد لجنة لمعالجة حالة البناية، خاصة بعد تآكل بعض جدرانها وأساساتها الناجمة عن الأشغال العشوائية التي يباشرها بعض المختبرين، كما تبيّن الصور التي بحوزة مسؤولي المنظمة الحقوقية.

العشوائية الضخمة، مما جعل مهتمين بالشأن المحلي يعزّون فشل مصالح العمالة في متابعة التحقيقات الجارية إلى تدخل بعض الأطراف الثالثة التي لها رغبة في طي ملف القضية. وكان الكاتب العام السابق للمجلس البلدي أشار، في وثيقة جوابية خاصة بتاريخ 2003، تتوافر في الجريدة على نسخة منها، أن المجلس الجماعي تنازل سنة 2003، عن الاحتلال المؤقت للملك الغابوي لفائدة الأعضاء الرياضيين، في حين تؤكد شهادة المطالبة الصادرة عن مصلحة التصاميم بالبلدية، أن تسليم البناية جاء بناء على

وينوء الترخيص الذي بحوزته من جهة، وبين شهادة أطبابة الصادرة عن مصلحة التصاميم الهندسية، المؤشر عليها من طرف الرئيس السابق للمجلس البلدي. وبناء على الإرسالية الواردة، أمم محمد الشنوري، عامل الإقليم ورئيس الدائرة الحضرية لآيت ملول، في إرسالية رسمية، بإجراء بحث وفتح تحقيق بخصوص البناية العشوائية للمركز الرياضي بآيت ملول، واتخاذ إجراءات استعجالية للبحث في ملف القضية، غير أن رفض إدارة المربع يغتري جهود السلطات المحلية لاستجماع كل المعطيات المتعلقة بموضوع البناية

وزارة الداخلية موقعة من طرف رئيس قسم الممتلكات بالوزارة الوصية، تتوافر "المساء" على نسخة منها، موجهة إلى عامل الإقليم، تطالبه فيها بإيفاد لجنة تحقيق إلى البناية المذكورة، مع إشراك كل الأطراف المتداخلة بموضوع البحث الجاري. وكانت مصالح عمالة الإقليم توصلت، أواخر السنة الماضية، بشكاية من أحد المختبرين (ب) يطالب من خلالها بفتح تحقيق في الوضعية القانونية للمحل الذي يكتويه لفائدة من التناهي وتؤكد الشكاية أن الترخيص الممنوح له من طرف المشرعين على البناية، تبرز تناقضات واضحة في فصول

سعيد بلقاس

تدنت المنظمة المغربية لحماية البيئة والمواطنة، بما وصفته بتضاؤل الجهات المسؤولة في الكشف عن مصير بناية عشوائية ضخمة، توجد بقلب مدينة آيت ملول، شيدت فوق عقار تابع للمندوبية السامية للمياه والغابات. كانت موضوع بحث من إرسالية بحث من



آيت ملول